

أزمة الخليج الثانية وانعكاساتها على السياسة المصرية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها

م. م. زيد محمد مصطفى
جامعة سامراء - كلية التربية

أ. د. علاء طه ياسين
جامعة سامراء - كلية التربية

أ. د. عادل محمد العليان
جامعة سامراء - كلية التربية

الملخص

يدرس البحث أزمة الخليج الثانية المتمثلة بالاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، وانعكاساتها على السياسة المصرية، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية منها، إذ وقفت مصر والولايات المتحدة مع الكويت، رفضاً لعملة الاجتياح، وأصبحت مصر ممر جغرافي للولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت أن تنفذ سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالمقابل أفادت مصر من المساعدات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ظهور مصر بموقف المدافعة عن المصالح العربية.

الكلمات المفتاحية: العراق، الكويت، صدام حسين، حسني مبارك، مصر.



**Crisi Second gulf and it's the Egyptian Political and the Position of
the United States of America from it**

Zaid Mohammad Mustafa

Alaa Taha Yassin

Adel Mohammad Al-Elayan

University of Samarra- College of Education

Abstract

The research studies the second Gulf crisis represented by the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, and its repercussions on Egyptian policy, as well as the position of the United States of America regarding it, as Egypt and the United States stood with Kuwait in rejection of the invasion currency. Egypt became a geographical corridor of the United States of America that wanted to implement its policy towards the Middle East, on the other hand, Egypt benefited from financial aid from the United States of America, as well as Egypt's emergence as a defender of Arab interests.

Keywords: Iraq, Kuwait, Saddam Hussein, Hosni Mubarak, Egypt.

المقدمة

تعد دراسة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من تطورات السياسة المصرية خلال أزمة الخليج الثانية مهمة للدور الذي أدته ولا تزال تؤديه مصر بحكم موقعها الجغرافي في خدمة المصالح الدولية ونقطة الاتصال العالمي بين الشرق والغرب والتأثير في منطقة الشرق الأوسط، لذلك كان لابد من معرفة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التطورات السياسية المصرية وتوجهاتها في المنطقة العربية.

لم تكن مصر مجرد ممر جغرافي للولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط فحسب، إذ ارادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تنفذ سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط عن طريق مصر التي كانت فيما سبق ذات هيمنة عسكرية واقتصادية في المنطقة.

شهدت منطقة الشرق الأوسط أحداثاً دولية كبرى والدور المصري خلال عام ١٩٩٠، فضلاً عن الأوضاع السياسية غير المستقرة وصراعات القوى السياسية من جهة والسلطة الحاكمة في مصر من جهة أخرى، فبرزت فيها العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذا استغلت مصر علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية لغرض الإفادة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية، فضلاً عن المساعدات المالية النقدية من الدول الغربية ولاسيما المساعدات المالية من الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أصبحت الحاجة ضرورية لظهور مصر بموقف المدافعة عن المصالح العربية وحاملة لواء العروبة، وتتبنى موقفاً وطنياً خلال التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وتكون مصر صاحبة القرار السياسي في المنطقة من أجل تحقيق الاستقرار المزعوم في البلاد العربية.

فُسم البحث إلى المحاور الآتية:

أولاً: الدور المصري في حل أزمة الخليج الثانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها.
ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة المصرية تجاه اعلان حرب الخليج الثانية.
ثالثاً: الدور المصري من اسلحة الدمار الشامل العراقية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها.
رابعاً: أثر حرب الخليج على الديون العسكرية المصرية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها.
خامساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدور المصري تجاه الحصار السياسي والاقتصادي على العراق.

سادساً: أثر أزمة الخليج الثانية في الاوضاع السياسية الداخلية المصرية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها.

أولاً: الدور المصري في حل أزمة الخليج الثانية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها: تعد أزمة الخليج الثانية^(١) من أخطر الأزمات التي مرت بها الأمة العربية في العصر الحديث والمعاصر، لأنها أكبر دمار أصاب الأمة العربية^(٢)، وأسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في توجهات السياسة المصرية ضمن المنقطة الإقليمية العربية، فتباين الاهتمام المصري بقضايا الوطن العربي تبعاً لتوجهات مصر الحيوية^(٣).

شهد النصف الأول من العام ١٩٩٠ استمرار التغيير الدبلوماسي في سياسة مصر الخارجية تجاه جميع الدول العربية فيما يخص القضايا العربية، بصفة عامة، وقد اتخذت أزمة الخليج^(٤) نموذجاً لعمل جماعي دولي ضد قوة إقليمية مزقت قواعد القانون الدولي، فضلاً عن انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالسطوة والنفوذ على قمة المنظومة الدولية من بداية أزمة الخليج العام ١٩٩٠، وقد أدى إلى زيادة مساحة الحركة الفاعلة للأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي، وبالفعل أسهمت حرب الخليج إسهاماً كبيراً في تغيير مدركات قواعد العلاقات والتفاعلات الدولية، مما أجبر عدداً كبيراً من الدول والقوى الدولية إلى إعادة حساباتها تبعاً للنتائج المباشرة وغير المباشرة لحرب الخليج^(٥).

ازدادت التذاعيات والأفعال وردود الأفعال بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية في جَعَل العراق خلال العام ١٩٩٠ هدفاً محدداً لحملة شديدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و (إسرائيل)، إذ ركزت الحملة الإعلامية والسياسية على برامج التسليح العراقي^(٦)، وامتلاكه صواريخ من طراز سكود المعدل القادرة على ضرب (إسرائيل)، فضلاً عن الأسلحة كيميائية وبيولوجية ومشروع بناء المدفع العملاق الذي يصل مداه إلى ألف كيلو متر، فضلاً عن الاتهامات الجديدة للعراق بالسعي لتصنيع قنابل ذرية، لذلك واجه العراق اخباراً متفرقة عن مشروعات لفرض حظر دولي على صادرات السلاح إلى العراق وتخطيط (إسرائيل) للقيام بضربة جوية ضده، وإرسالهم إشارات قوية تحمل معنى التنشيط العسكري، بإطلاق القمر الصناعي من طراز (أوفق ٢- Ofek) وما نتج عن تصريحات مسؤولين كبار (الإسرائيليين) بتوجيه الضربة للعراق^(٧).

بدأ العراق بالهجوم الدبلوماسي بتصعيد اعلامي بخطاب الرئيس العراقي السابق صدام حسين، ومما زاد من ذلك تهديده (إسرائيل) في ٢ نيسان (ابريل) من العام ١٩٩٠ بأنه "سيحرق نصف اسرائيل"^(٨)، الا انه لم يكن التصريح العراقي ارتجالياً دون الرجوع إلى اولويات بحسب الاجتماعات والمباحثات التي جرت على اعلى مستوى بين الجانبين العراقي والأمريكي^(٩).

وبسبب الأزمة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، أقام الرئيس المصري حسني مبارك اتصالات بالولايات المتحدة بشكل شخصي ورسمي واقناعهم بان العراق لا يريد الحرب، فضلاً عن اتصال حسني مبارك بزعماء دول الغرب واقناعهم بعدم رغبة العراق بالحرب ضد (اسرائيل) ولا داعي لها^(١٠).

رفض بوش (الأب) تلك المساومة بقوله: ((أن أمن الخليج بما فيه إيران والعراق هو فيما يبدو لي مسألة أسهل من مسألة لبنان وفلسطين، إذ إن كلاً منهما تتصل بإسرائيل))^(١١). لذلك قامت إدارة الرئيس بوش (الأب) باتصالات مع دول المنطقة من أجل إيجاد صيغة للسلام لحل النزاع في الشرق الأوسط، وعلى رأسهم الرئيس المصري حسني مبارك، وبالذات الصراع العربي- الإسرائيلي، مستغلاً تأييد التحالف الدولي من أجل جر الدول المتحالفة لتأييد سياسته تجاه قضية فلسطين^(١٢).

زار الرئيس المصري حسني مبارك بغداد في اوائل شهر نيسان (ابريل) ١٩٩٠، وبدأ التنسيق المصري العراقي يظهر بشكل واضح وكبير على الرأي العام خاصة والعالمي عامة، وان العراق يواجه حملة ضارية من دول الغرب، ويشكل تهديد مباشراً من الولايات المتحدة الأمريكية، وحرص الرئيس المصري حسني مبارك على اظهار نية العراق السليمة للرأي العام العربي والغربي والولايات المتحدة الأمريكية وعدم نيته محاربة (اسرائيل)، وصرح حسني مبارك: "ان العراق ما صرحه هو رد فعل للحملة التي تعرض لها"^(١٣)، وبذل الرئيس المصري حسني مبارك جهوداً واضحة لتهدئة توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق ودول الغرب^(١٤).

ثانياً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسية المصرية تجاه اعلان حرب الخليج الثانية:

سرعان ما بدت بوادر الخلاف تتصاعد بشكل جدي، لذلك وجه العراق مذكرة رسمية في ٣ ايار (مايو) من العام ١٩٩٠ إلى الامين العام لجامعة الدول العربية^(١٥) والتي تحمل اتهامات للكويت والامارات العربية بزيادة إنتاجها النفطي، الأمر الذي أضر بمصالحه الاقتصادية، واكد العراق بمذكرة ثانية بحسب ما جاء بمذكرة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراقي التي قدمها إلى الامين العام لجامعة الدول العربية في ١٦ تموز (يوليو) العام ١٩٩٠، تضمنت الاتهامات العراقية لكل من الكويت والامارات بتجاوز الحصة المحددة للإنتاج النفطي لدى منظمة أوبك^(١٦)، بالمقابل ردت الكويت بعد أربعة أيام في ١٩ تموز (يوليو) من العام نفسه بمذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية على الاتهامات العراقية^(١٧)، فضلاً عن مطالبة الكويت، في

المذكورة تشكيل لجنة عربية تفصل بموضوع رسم الحدود، وارسلت الامارات العربية مذكرة ايضاً في ٢٠ تموز (يوليو) من العام نفسه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تضمنت المذكرة نفي ما جاء بادعاءات العراق في مذكرته، شهدت مصر مؤتمراً هاماً حضره وزراء خارجية والدول الاسلامية وفود من (٤٥) دولة إسلامية، إذ يعقد لأول مرة في القاهرة، وبدأ يوم الثلاثاء ٢٨ تموز (يوليو) من العام ١٩٩٠، واستمر لمدة اسبوع، لمعالجة الأزمة العربية وأهمها الأزمة بين العراق والكويت والامارات العربية، وضرورة دعم التعاون والترابط بين بلدان العالم الاسلامي^(١٨).

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً في سياسة منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن منطقة الخليج، واصبح لدى النظام السياسي المصري آنذاك بأن شرطي الخليج الجديد هو الولايات المتحدة الأمريكية بعد غياب الشاه من المنطقة الخليج، وان الادارة الامريكية بيدها المفاتيح الإقليمية بالمنطقة العربية، من اجل ذلك قام الرئيس المصري حسني مبارك بجولة عاجلة مفاجئة ومكثفة لحل الأزمة بين العراق والدول العربية من جهة والخلاف مع (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فقد كثف جهوده في ٢٣ تموز (يوليو) من العام ١٩٩٠ فاجتمع في القاهرة مع ملك الأردن ونائب الرئيس العراقي السابق طارق عزيز، لم تحظ تلك الاجتماعات بحلول سريعة^(١٩).

كانت جهود الرئيس المصري جدية وحاسمة، ومن اجل تنقية الاجواء وتوفير قاعدة صلبة للتضامن العربي، فطار إلى بغداد يوم الثلاثاء ٢٤ تموز (يوليو) العام ١٩٩٠ في زيارة والاجتماع مع الرئيس العراقي، فعقد خلالها لقاءات مع الرئيس العراقي صدام حسين، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات، وبعدها ذهب إلى الكويت والتقى بالشيخ جابر الاحمد امير الكويت ايضاً اجتمع معه لمد ثلاث ساعات، وقبل مغادرة الكويت اتصل به الملك فهد بن عبد العزيز يدعوه ان ينزل في السعودية وفي مطار الملكية عقد اجتماعه معه استمر لمدة (٤٥) دقيقة، وتباحثا في وسائل تنقية الاجواء وتحقيق التضامن العربي، فضلاً عن اتصال الرئيس العراقي صدام حسين بالرئيس المصري حسني مبارك هاتفياً موضعاً وجهة نظره أكثر في المطار الكويتي قبل ان يطير إلى جدة، وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك انه سيسعى إلى بذل كل الجهود لتصفية تلك الخلافات الطارئ، من مبدأ المصالحة العربية، ولكي لا تتعقد الامور أكثر وتطور فتشهد المنطقة تمزقاً للصف العربي بعد قمة بغداد، واستغرقت جولة الرئيس المصري أكثر من (١٨) ساعة متصلة^(٢٠).

عاد الرئيس المصري حسني مبارك من رحلة مباحثاته مع الرئيس العراقي وامير الكويت على انها ايجابية، وتلقى الرئيس المصري تقريراً، عن نتائج الوفد برئاسة اسامة الباز مدير

مكتب الرئيس للشؤون السياسية عن الزيارة المهمة والسريعة إلى العراق والكويت، وقد تضمن التقرير رد الرئيس العراقي صدام حسين، ورد امير الكويت جابر أحمد الصباح، وتابع الرئيس المصري حسني مبارك الأزمة بين العراق والكويت^(٢١).

اعلن الرئيس المصري عن الجهود المبذولة لحل الخلاف العراقي الكويتي على أن يعقد اجتماع في مدينة جدة، وناشد الرئيس المصري القوى الدولية جميعها لتجنب أي عمل أو نشاط من شأنه تعقيد الموقف العربي، على اثر ذلك بدأت في ٣١ تموز (يوليو) المحادثات العراقية الكويتية في مدينة جدة، شارك فيها وفد عراقي ووفد كويتي، وحضر الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في حينها عقدت جلسة مغلقة في اليوم التالي في ١ آب (أغسطس) ١٩٩٠ بين رئيسي الوفد العراقي والكويتي، الا أن تلك المحادثات فشلت ووضح كل منهما فصرح الجانب العراقي بأن الكويت لم تبد استعداداً لمعالجة الضرر الذي اصاب العراق، ووضح الجانب الكويتي عن ايمان الكويت بالحوار الموضوعي لحل المشكلات العالقة^(٢٢).

من جهة اخرى عقد الرئيس العراقي السابق صدام حسين في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ اجتماعاً مع السفارة الأمريكية إيريل كلاسي في بغداد الذي بينت الأخيرة فيه بان الولايات المتحدة الأمريكية لا ترتبط بأي اتفاقية أمنية مع الكويت، وليس لها اي اتفاقات أمنية بين الكويت وبين دولتها الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك لم تدخل الولايات المتحدة الامريكية في التطورات السياسية بين العراق والكويت^(٢٣).

من أجل ذلك حشد الجانب العراقي مائة الف جندي تدعمهم الدبابات والمدافع والطائرات، وفي الساعة الثانية من صباح يوم ٢ آب (اغسطس) من العام ١٩٩٠ دخل الجيش العراقي الكويت، واصدر العراق بياناً اثناء دخول القوات العراقية الكويت وجاء البيان بأن ثواراً كويتيين اطاحوا بالحكومة وشكلوا ما سماه (الحكومة الحرة والمؤقتة)، وطلبوا المساعدة من الحكومة العراقية واستجاب العراق لذلك المطلب، ووجهه الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن حول دخول العراق الكويت في ٢ آب (اغسطس) من العام ١٩٩٠^(٢٤)، وجاء القرار مجلس الامن المرقم (٦٦٠) في ٢ آب (اغسطس) عام ١٩٩٠ اتخذ القرار بالأغلبية اذ صوت في الجلسة المرقمة (٢٩٣٢) بالأغلبية (١٤) صوتاً مقابل لا شيء واتخذ بعض القرارات ضد العراق وهي^(٢٥):

١. يدين الغزو العراقي للكويت.
٢. يطالب بسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب (أغسطس) ١٩٩٠.

٣. يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبجهود خاصة جامعة الدول العربية.

٤. ان يجتمع مرة أخرى بحسب الاقتضاء للنظر في خطوات اخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

وفي الوقت نفسه اجتمع مجلس جامعة الدول العربية في دورة غير عادية في ٢ اب ١٩٩٠ بالقاهرة حول دخول العراق الكويت بناء على طلب الأخير، وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة، وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربي فتقرر فيه، وبحسب ما اشار القسم الأول من وثيقة قرار جامعة الدول العربية وهي^(٢٦).

١. ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت ورفض اية آثار مترتبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته.

٢. الاستنكار لسفك الدماء وتدمير المنشآت.

٣. مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم ١٤١١ هـ الموافق ١/٨/١٩٩٠م.

٤. رفع الامر إلى اصحاب الجلالة والفضامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان، ولبحث سبل التواصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول بين الطرفين المعنيين، يستلهم تراث الامة العربية وروح الاخوة والتضامن ويسترشد بالنظام القانوني العربي القائم.

٥. تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الاعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التي تضمنها ميثاق جامعة الدول العربي بعدم اللجوء القوة لفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الاعضاء، واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام باي عمل يرمى إلى تغييرها .

تركت ازمة الخليج انعكاسات بالغة الاهمية بالنسبة إلى مصر وعلاقتها الثنائية مع الدول العربية، ونقسم الاخير بين مؤيد ورافض، وضم القسم المؤيد كل من السودان واليمن والاردن وفلسطين والجزائر وموريتانيا وتونس، التي كانت تؤيد الموقف العراقي في ازمة الخليج، ويرفض القسم المؤيد الاستعانة بقوات اجنبية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت^(٢٧).

وجاء في القسم الثاني من وثيقة جامعة الدول العربية في ٢ اب من العام ١٩٩٠ التي اعلنت فلسطين تحفظها على الادانة لأنها مدعاة لتدخل القوات الاجنبية في الشؤون العربية،

وأعلنت موريتانيا تمسكها بميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات العربية، ولا يستطيع وفدها الموافقة على هذا القرار، لأنه لا يملك معلومة محددة بشأنه، وجاء في الوثيقة امتناع اليمن من التصويت على ما ورد في القرار من ادانة العراق للأسباب التالية^(٢٨):

١. حرص الجمهورية اليمنية قيادية وشعباً على تسوية الموقف بين الشقيقتين العراق والكويت، فقد بذلت القيادة اليمنية في شخص الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ الوهلة الأولى من الأزمة جهوداً مكثفة ملموسة استمرت هذه الجهود وتستمر حتى الوصول إلى مخرج والاحتمال قائم بعقد قمة مصغرة.

٢. ترى الجمهورية اليمنية ضرورة الخروج بقرار يساعد على نجاح الجهود، ومن هذا المنطلق فان ما جاء في القرار من ادانة لا يساعد على الوصول إلى ما تبغيه، بل تخشى ان يؤثر سلباً على كل جهد مخلص من هذا الاتجاه، ويفتح الباب لكل الاحتمالات، ومنها التدخل الخارجي لا سمح الله تحت مسوغ توفر الادانة العربية. واما القسم المؤيد الذي يدين دخول القوات العراقية إلى الكويت وعلى أن تطلب المساعدة من القوات الأجنبية ولاسيما القوات التابعة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهي دول مجلس التعاون الخليجي^(٢٩) ومصر وسوريا والمغرب ولبنان والصومال وجيبوتي^(٣٠). ومن جهة اخرى فإن بعض الدول العربية أيدت دخول العراق للكويت وعدته ثمناً يستحق دفعه لقاء حل القضية الفلسطينية، في الوقت الذي ساومت فيه الحكومة العراقية على سحب قواتها من الكويت مقابل انسحاب الصهاينة من أرض فلسطين^(٣١).

ومن اجل ذلك رفضت الادارة الأمريكية بقيادة بوش (الأب) تلك المساومة بقوله: " أن أمن الخليج بما فيه إيران والعراق هو فيما يبدو لي مسألة أسهل من مسألة لبنان وفلسطين، إذ أن كلاً منهما متصل بإسرائيل"^(٣٢). لذلك قامت إدارة الرئيس بوش(الأب) باتصالات مع دول المنطقة من أجل إيجاد صيغة للسلام لحل النزاع في الشرق الأوسط، وبالذات الصراع العربي- الإسرائيلي، مستغلاً تأييد التحالف الدولي في إزمة الخليج الثانية من أجل جر الدول المتحالفة لتأييد سياسته تجاه قضية فلسطين^(٣٣).

وتأكيداً على قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦٠)، جاء قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦١) في ٦ اب (اغسطس) ١٩٩٠ الذي نص على ما يأتي^(٣٤) :

١. ازاء عدم تنفيذ ذلك القرار والآن غزو العراق للكويت لايزال مستمراً وبسبب المزيد من الخسائر في الأرواح والدمار المادي .

٢. التأكيد على غزو العراق للكويت واحتلاله له، وأكد على سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وتقرر أن يمنع جميع الدول على ما يأتي :

أ. منع استيراد اي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت.

ب. يمنع اية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في اقاليمها ويكون من شأنها تعزيز أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت واية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في اقاليمها بشأن اية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت يكون مصدره منها بعد تاريخ هذا القرار ، بما في ذلك الامارات العربية المتحدة، والبحرين ، عُمان، وقطر ، والكويت.

كانت السياسة الخارجية المصرية في تقديراتها منذ بداية الازمة إلى نشوب الحرب تثبت حجم المصالح الأمريكية في الكويت بصفة خاصة والخليج العربي بصفة عامة، إذ لا يمكن ان يسمح بترك الحكومة العراقية تسيطر على المنطقة بدخولها الكويت، ومن ذلك المبدأ ، كان تنبؤ الرئيس المصري حسني مبارك ومنذ اللحظة الاولى في البيان الذي صرح فيه بالمؤتمر الصحفي في ٨ اب اغسطس العام ١٩٩٠، بأن عدم الانسحاب العراقي من الكويت، يندرج بأخطار بالغة ومدمرة لكافة الشعوب في العالم العربي دون استثناء، وتلك الاخطار ابعاد اقليمية ودولية لم تشهد لها مثيلاً من قبل، وحذر الرئيس المصري ايضاً من ضربة بالغة الشدة للعراق، وان كانت المضاعفات لن تتوقف عند حدود دولة عربية معين ، فضلاً عن ذلك لن يكون بين العرب غالباً ومغلوباً، فالكل سيخسر مصالحه وهيئته وأمنه^(٣٥) .

من جهة اخر كان الدور الامريكي في العراق سوف يكون له صده وانعكاساته على مستقبل الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية في الوطن العربي، فإذا ما اقتنعت وقامت الإدارة الأمريكية باتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها وضع العراق على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي وان ذلك سوف يعزز من دورها وسيجعل للنموذج العراقي نفاذية وجاذبية كل منطقة، وما اذا فشلت في ذلك الأمر واستمرت في تخبطها في ادارة الشأن العراقي وركزت على تكريس دورها كقوة احتلال فإن ذلك من شأنه زيادة حدة المقاومة العراقية الداخلية ضد المحتل وتوسيع نطاقها مما سيعمق من حالة عدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في الوطن العربي^(٣٦).

أكد قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٧٨) في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٩٠ على بعض النقاط هي^(٣٧):

١. ان العراق رغم كل ما تبذله الأمم المتحدة من جهود يرفض الوفاء بالتزامه بتنفيذ القرار (٦٦٠) من العام ١٩٩٠ والقرارات اللاحقة ذات الصلة المشار إليها اعلاه ، مستخفاً بالمجلس استخفافاً صارخاً .
٢. إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته المقرر بموجب ميثاق الأمم المتحدة تجاه صيانة السلم والأمن الدوليين وحفظهما .
٣. يطالب بأن يمثل العراق امتثالاً تاماً لقرار (٦٦٠) ١٩٩٠ وجميع القرارات اللاحقة ، ذات الصلة.

أصبح العراق يتحكم في (٢٠٪) من الاحتياطي النفطي العالمي، الا انه مكسباً وقتياً لم يدم طويلاً، بسبب دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية في الاستدراج السياسة والحكومة العراقية^(٣٨)، إذ تركت الأخيرة فتوراً واضحاً في العلاقة المصرية العربية خلال منتصف شهر شباط (فبراير) في العام ١٩٩١^(٣٩)، فوقفت مصر على رأس الدول العربية التي عارضت دخول العراق الكويت وتلبية المطالب السعودية بالمشاركة في الدفاع عن أراضيها، وفق معاهدة الدفاع العربي المشترك، وقد ظهر التنسيق الجاد والتعاون المستمر بين مصر سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الذي يضم (المملكة العربية السعودية، والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ، وقطر، والبحرين، وسلطنة عُمان) في يوم ٦ من شهر آذار (مارس) من العام ١٩٩١ بعد ايام قليلة من تحرير الكويت، لذلك وقع وزير خارجية مصر ووزراء خارجية الدول المشتركة بالاجتماع على وثيقة مهمة اطلق عليها تسمية (اعلان دمشق) لغرض التنسيق والتعاون العربي، ونصت على رفض العدوان العراقي على الكويت واعتباره خروجاً سافراً على القواعد والأعراف العربية الاسلامية والدولية^(٤٠).

وافقت الحكومة المصرية على ارسال قواتها عسكرية إلى السعودية البالغة عددها (٣٦) ألف جندي مجهز بأحدث الأسلحة، لتقف إلى جانب قوات التحالف الغربي للمشاركة في الحرب على العراق، فضلاً عن ارسال الدول العربية قواتها العسكرية للمشاركة في الحرب ضد العراق، على اساس معاهدة الدفاع العربي المشترك ايضاً، فأرسلت سوريا قواتها البالغة (١٥) الف مقاتل، وبالفعل تم الهجوم العسكري على العراق العام ١٩٩١ من قبل القوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية شارك فيها (٥٣٠) الف جندي أمريكي مع قوات (٣٣) دولة وانتهت المعركة بانسحاب العراق من الكويت ووقف اطلاق النار في يوم ٢٨ شباط (فبراير) من العام ١٩٩١^(٤١)، ونتج عن ذلك حصار سياسي وعسكري واقتصادي على العراق^(٤٢).

نلاحظ من خلال ذلك أن الدور المصري العربي بارز في علاقته مع الدول العربية، وأن العلاقات المصرية الأمريكية أصبحت قوية جداً لموقف الأول من تأييدها للولايات المتحدة الأمريكية بالحرب ضد العراق .

ثالثاً: الدور المصري من اسلحة الدمار الشامل العراقية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها:

تعد أزمة الخليج تحدياً حساساً للسياسية الخارجية المصرية، وتعد القوى الإقليمية والعالمية بشكل كبير، أزمة الخليج التي جعلت مصر بورة حقيقية للسياسية المصرية في شهر تموز (يوليو) ١٩٩٠^(٤٣).

تأثر مسار الصراع العربي (الإسرائيلي) المسلح خلال العام ١٩٩٠ وحتى مطلع العام ١٩٩١ بالتطورات الأساسية التي استجبت أو تبلورت خلال العام ١٩٩٠، وقد بدا في لحظات معنية أن المسار العام للصراع قد دخل مرحلة نوعية جديد، ولاسيما حين أعلن العراق في مطلع شهر نيسان (أبريل) من العام ١٩٩٠ امتلاكه أسلحة كيميائية وأنه قادر على "حرق نصف إسرائيل" إذا ما أقدمت على الاعتداء عليه أو على أية دولة عربية^(٤٤)، وتصاعد الموقف بشكل خطير عقب دخول العراق الكويت مما حذر وزير الدفاع (الإسرائيلي) بعملية عسكرية في حالة دخول القوات العراقية الأراضي الأردنية، كما حذر متحدث رسمي باسم الملك الحسين من أن: "إسرائيل قد تستغل أزمة الخليج في شن عدوان على الأردن، على الرغم من التأكيد على عدم دخول القوات العراقية الأردن"^(٤٥).

ومن جهة أخرى كانت التطورات الداخلية في (إسرائيل) إحدى العوامل التي أقتت بظلالها على المسار العام للصراع العربي (الإسرائيلي)، والمتمثلة بتشكيل حكومة يمينية متطرفة في (إسرائيل) استمرت حتى يوم ١٠ حزيران (يونيه) العام ١٩٩٠ فأثرت على عملية التسوية السياسية، فضلاً عن ذلك تدفق المهاجرين اليهود السوفييت إلى (إسرائيل)، والتطورات وحالة الغليان السياسي داخل دولة الأردن وما نتج عنه من عمليات التسلل للقيام بعمليات فدائية في الأراضي المحتلة^(٤٦).

أجرى الرئيس المصر مباحثات ثنائية مع الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي قائد الثورة الليبية بمدينة اسوان في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٩٠^(٤٧)، وتباحثا في القضايا العربية، والسياسة الخارجية الدولية والثنائية بين البلدين، فضلاً عن هجرة اليهود السوفييت إلى الأراضي المحتلة، وتقرر وضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة التغيرات الدولية، التي طرأت على الدول العربية على أثر أزمة الخليج الثانية^(٤٨).

تميزت العلاقات العراقية (الإسرائيلية) بالتهديدات العسكرية المتبادلة بين الطرفين وعلى مدار طول ولمدة العام ١٩٩٠، إلا أن لتلك التهديدات جذوراً قديمة منذ الثمانينيات إذ شكلت تلك التهديدات نمطا جديداً من الصراعات بين الطرفين، فانتقل الصراع إلى مرحلة توازن الردع المستند إلى اسلحة الدمار الشامل منذ اعلان العراق عن امتلاكه الاسلحة الكيماوية المتطورة في يوم ١ من شهر نيسان (أبريل) العام ١٩٩٠، فضلاً عن اطلاق العراق صواريخ (ارض - ارض) التي امتلكها وطورها^(٤٩).

من اجل ذلك تشكل المؤتمر الدولي لنزع السلاح الذي بدأ اعماله في ٦ شباط من العام ١٩٩٠ في جنيف، اذ يجتمع من لمدة تتراوح بين ستة شهور وسبعة، على أن تشكل جلسيتين اعتياديتين تبدأ الأولى من ٦ شباط وحتى ١٧ نيسان، والثانية من ١٢ حزيران حتى ٢١ اب، فشاركت فيه (٤٠) دولة من ضمنها مصر، ويعد مؤتمر نزع السلاح هيئة تفاوض متعددة الاطراف على لتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة^(٥٠).

دخلت الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية بحملة دعائية اعلامية شديدة ضد العراق، وقامت مصر بدور فعال في الدفاع عن العراق على مستوى دولي وعالمي، وأعلن الرئيس المصري حسني مبارك بان منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل^(٥١).

ولما وصل الأمر إلى درجة كبيرة استوجب على الرئيس المصري حسني مبارك وسياسته الخارجية الاحتوائية بالنسبة الى الدول العربية ان يوجه اعلانه في اواخر شهر تموز (يوليو) ١٩٩١ الى دعوة رسمية عن طريق الممثلين الدبلوماسيين إلى رؤساء تلك الدول العربية لزيارة مصر لتبادل وجهات النظر بشأن العمل العربي المشترك^(٥٢).

ارسلت الولايات المتحدة الأمريكية فرق تفتيش إلى العراق للتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل بجميع الاراضي العراقية، واكد ذلك ما جاء بقرار مجلس الامن المرقم (٧١٢) في ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ على تمتع المفتشين الدوليين وغيرهم من الخبراء الذين يوفدون في مهمة للأمم المتحدة والذين يعينون لأغراض ذلك القرار بالامتيازات والحصانات، وفقاً لاتفاقيات امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها ويطالب بأن يتيح العراق لهم التنقل بحرية تامة، ويفر لهم جميع التسهيلات اللازمة^(٥٣).

قام وفد من كلية الحربية الأمريكية بزيارة مصر لبحث مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك بإعلان منطقة الشرق الاوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، دعم التعاون في مجال تدريب الجنود المصريين، بالمقابل قام رئيس أركان الجيش المصري الفريق صفي الدين أبو

شأن زيارة الولايات المتحدة الأمريكية في شهر تموز (يوليو) على رأس وفد مصري في اجتماعات اللجنة المصرية الأمريكية العسكرية .

قام الرئيس العراقي السابق صدام حسين بطرد الفرق التفتيش الدوليين العام ١٩٩٨ ومنعها من عملها في التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة، وفرض الرقابة على المصانع العسكرية العراقية، وعدم الانصياع لقرارات المجتمع الدولي^(٥٤).

شددت الإدارة الأمريكية على ضرورة العمل العسكري ضد العراق الذي عدته يمتلك أسلحة دمار شامل ورفض التخلي عنها بحسب ما جاء بتقارير استخبارات أمريكية مؤكدة تثبت تلك الحقائق، ولم يكن لها أي صحة إلا أن المسؤولين الأمريكيين قاموا بتلفيقها وبكذب الحقائق، وإعلان الرئيس الأمريكي أن نظام صدام حسين دكتاتور^(٥٥).

زعمت الإدارة الأمريكية عدم تعاون العراق مع فرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، لذا وجه الرئيس المصري حسني مبارك عدّة رسائل للحكومة العراقية، لحثها على التعاون الكامل مع قرارات مجلس الأمن وسد الذرائع التي طالما تمسكت بها الإدارة الأمريكية لتسويع استمرار العقوبات ومحاصرة العراق^(٥٦).

أبدت الحكومة المصرية قلقاً كبيراً من أن العمل على إسقاط النظام العراقي بالقوة اقد يؤدي إلى التأثير السلبي على وحدة الأراضي العراقية وتماسكها، وأن أي تدخل خارجي في ذلك الشأن يؤدي إلى تقسيم العراق إلى دويلات متناحرة مما يزيد من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة العربية^(٥٧).

نلاحظ إن الجهود التي بذلها الرئيس المصري حسني مبارك اتجاه أزمة الخليج الثانية لم تجدي نفعاً بسبب تسمك الأطراف المتنازعة برأيهم وتعندهم مما أدى إلى عدم الاستقرار السياسي بالدول العربية، فضلاً عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتشدد اتجاه النظام العراقي وإصرارها على إسقاط النظام فيه .

رابعاً: أثر حرب الخليج على الديون العسكرية المصرية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها

استمرت مصر بطلب المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، فطلبت الأولى صواريخ (هوك واباتريوت) فضلاً عن وصول طائرات (١٦ - ف) وصفقة طائرات (الهليكوبتر)، وطلبت مصر أيضاً عدم تطبيق قانون (بروك) الذي يقضي بوقف المساعدات في حالة التوقف عن سداد أقساط الديون واستمرار الدعم العسكري^(٥٨)، وأهم ما تناول مشكلة الديون العسكرية التي طالبت مصر بإلغائها منذ العام ١٩٨١^(٥٩).

استجابت الادارة الامريكية لبعض المطالب المصرية دون غيرها، الا ان مشكلة الديون العسكرية بقيت دون حل، وفي نهاية شهر ايلول (سبتمبر) حدث تطور كبير بالعلاقات المصرية الامريكية، عقب اعلان المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أن الرئيس الامريكي بوش قرر بعد مشاورات مع الكونجرس الامريكي أن تعفى مصر عفاً كاملاً لكل الديون العسكرية التي تقدر حوالي (٧) مليار دولار امريكي، والمستحقة وذلك للتخفيف من الأعباء المالية لمصر مع ابقاء الديون غير العسكرية، اي ابقاء الديون المدنية، التي تقدر حوالي (٧.٦) مليار دولار لما بذلته مصر في مشاركتها بحرب الخليج الثانية مع الإدارة الامريكية، فضلاً عن ذلك تقديراً للدور الاستراتيجي التي تقوم به مصر كعنصر للتوازن والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ودورها بحرب الخليج الثانية^(٦٠)، الا أن الولايات المتحدة الامريكية تدخلت مرة اخرى بالنسبة للديون المصرية عام ١٩٩٢ ومساعدة مصر على اسقاط جزء من ديونها بينما كان هناك تنظيم أمريكي يختفي وراء شركة بترول^(٦١).

نلاحظ من ذلك ان الاعفاء كان متوقعاً من الادارة الامريكية خاصة مع الموقف والظروف الدولية والاقليمية بالشرق الأوسط التي اعقبت حرب الخليج الثانية.

خامساً: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الدور المصري تجاه الحصار السياسي والاقتصادي على العراق:

تزامنت مع أزمة الخليج ومنذ اندلاعها في ٢ اب (اغسطس) من العام ١٩٩٠ ظاهرة مهمة شهدتها الساحة العربية بشكل عام خلال مدة التسعينات هي ظاهرة الحصار والعقوبات السياسية والاقتصادية على العراق، والتي عانى منها العراق، وفرضت سياسة الدول الغربية عليه^(٦٢).

وتأكيداً على قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦٠) جاء قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦١) في ٦ اب (اغسطس) العام ١٩٩٠ الذي نص على ما يأتي :

١. ازاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لا يزال مستمراً ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح.
٢. واكد على اعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الاقليمية .
٣. كما تقرر أن تمنع جميع الدول ما يأتي :
- أ. تمنع جميع الدول استيراد اي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار .

ب. يمنع اية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لآية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وآية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن اية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منها بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر الكويت والمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة^(٦٣).

أعاق الحصار المفروض بشكل مباشر على القوة المسلحة العراقية من خلال منع وصول قطع الغيار والمعدات الفنية، فضلاً عن صدور قرار مجلس الأمن المرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩٠ الذي أقر إزالة أسلحة الدمار الشامل وتدمير قوته العسكرية، بعد أن كان العراق من أكبر الدول العربية ممتلكات للقوة العسكرية والاقتصادية، ومن ضمن الدول العربية محددة التي تملك القوة الاقتصادية المتمثلة بالنفط والزراعة إلى جانب كوادرات فنية شكلت رصيماً هائلاً للقوة العربية في مواجهة الأعداء لاسيما (إسرائيل)^(٦٤) في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية^(٦٥).

انعكست آثار الحصار على الشعب العراقي، فأدى موت الأطفال بسبب الجوع وانتشار الأمراض، وحتى كبيرو السن والنساء وشرائح المجتمع العراقي كافة الذي أصابه الأذى نتيجة قلة الدواء^(٦٦).

عقب حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، قام وفد دولي من مجموعة من وكالات العالم بزيارة العراق لتقصي حقائق الحصار ووقائعه وأفاد الوفد: "أن الشعب العراقي قد يواجه قريباً كارثة وشيكة تشمل كارثة وشيكة تشمل: الوباء والمجاعة في حالة لم يتم تلبية الحاجات الحياتية الأساسية"^(٦٧)، شاركت الدول العربية ودول العالم، ومنها مصر في تطبيق الحصار السياسي والاقتصادي على العراق الذي نتج عنه وفاة قرابة مليون طفل^(٦٨).

لذلك سمح للعراق ببيع ما قيمته (٢) مليار دولار من النفط مقابل الغذاء خلال ستة أشهر، وعلى أن يبدأ ذلك العمل به بعد أن يرفع السكرتير العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن يذكر فيه وأن المفاوضات قد استكملت مع العراق بذلك الشأن ويعد وذلك وبحسب القرار الصادر من مجلس الأمن المرقم (٩٨٦) في ١٤ نيسان (أبريل) من العام ١٩٩٥ وعُدّ ذلك القرار أول قرار لتخفيف العقوبات الاقتصادية على العراق بعد حرب الخليج الثانية^(٦٩).

عُدّ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ظاهرة لحماية الشعب العراقي الآنية والحياتية في ظل الحصار الشامل، وبحسب قرارات الأمم المتحدة التي فرضتها على العراق، إلا أن ذلك

البرنامج تبين عدم الجدوى منه لأنه لم يوف بالغرض للشعب العراقي من احتياجاته من الغذاء والدواء^(٧٠).

ومن الجدير بالذكر ان وكالات ومنظمات الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة شاركت في تطبيق ذلك البرنامج، فضلاً عن منظمة الصحة العالمية، والاتحاد الدولي ومنظمة إغاثة الطفولة.

اتسمت العلاقات المصرية العراقية بالفتور والتدهور بعد دخول العراق الكويت وقيام المعارك التي حدثت في أزمة الخليج الثانية، واستمرت العلاقات المصرية العراقية على حالها بالتدهور والقطيعة إلى العام ١٩٩٧ بعد أن عدلت الحكومة المصرية موقفها بشكل رسمي من العراق، إذ طرأ تغير وتحسن من الاول في سياسته تجاه الثاني بعد أن ادرك بخطورة الحصار على العراق، ولأن اسبابه انتهت ولا يوجد غاية من بقاءه، فارسل الرئيس المصري حسني مبارك طائرة مصرية إلى العراق لكسر الحظر الجوي محملة بالغذاء والدواء، مؤكداً على انه لن يتوقف عن البحث في استقرار العراق واعادة مكانته بين الدول العربية والغربية، فضلاً عن البحث مع الولايات المتحدة الامريكية في اعادة استقرار العراق وعلاقته السياسية والاقتصادية مع رفع الحصار بالكامل^(٧١)، فضلاً عن الدعم من الشركات المصرية التي اعربت عن استعدادها تزويد العراق باحتياجاته في مجالات تأهيل وتحديث البنية التحتية المتضررة من تلك الاجراءات التي حدثت داخل العراق، وجاء الدعم للحكومة المصرية ايضاً من الشركات الاجنبية وخاصة الامريكية التي طالبت المشاركة الفعلية برفع الحصار السياسي والاقتصادي عن العراق وعلى ارسال تلك المساعدات الغذائية والدوائية للعراق^(٧٢).

ومن جهة اخرى ارتبط برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء بالدور المصري ولها حصة في الصادرات المصرية إلى العراق في مجال الأغذية والأدوية، ولمصر الحصة الكبيرة من خلال تعاقدات الثانوية التي جرت بين مصر والعراق، والتي وصلت حصة مصر إلى تضارب التقديرات بشأن الحجم الحقيقي للصادرات المصرية للعراق التي حدد من قبل الامم المتحدة ووصلت قيمة الصادرات المصري بعد عام ١٩٩٧ إلى (٤) مليارات دولار وبعد توقيع العراق اتفاقاً بروتكول للتبادل التجاري مع مصر اعفى من خلاله مصر من الرسوم الكمركية على الصادرات والواردات الحكومية المصرية إلى داخل الأراضي العراقية^(٧٣).

اتسم الدور المصري تجاه أزمة الخليج وما تأثر به العراق من اضرار في فهم مضمون التوجهات الاستراتيجية للسياسة الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد حرب الخليج من العامين ١٩٩١ إلى ١٩٩٩ وهو الدور الفاعل في اطار الجغرافي الإقليمي المحيط بها فيمثل المجال

الحيوي لحركتها من خلال دور تمارسه من القدرة على التأثير، التفاعلات الإقليمية، ولا يهدف الدور إلى مجرد اكتساب المكانة السياسية الإقليمية بشكل يدعم قدرة الدولة على تحقيق مصالحها السياسية، وقد اتسمت قضية الدور المصري بخصوصية واضحة.

سادساً: اثر أزمة الخليج الثانية في الاوضاع السياسية الداخلية المصرية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها:

كانت مصر خلال مدة تاريخها المعاصر فاعلة اقليمياً أساسياً، ولاسيما في أزمة الخليج الثانية التي تأثر موقعها وأدوارها بشكل اكثر تحديداً، مما أدى إلى بروز مسألة الدور المصري قضية رئيسة على أجندة الجدل العام لذلك برز في مصر اتجاهان هما^(٧٤):

١. اتجاه يشير إلى تقلص الدور الإقليمي لمصر.

٢. اتجاه يشير إلى ثبات الدور الإقليمي لمصر.

اعطت أزمة الخليج فرصة كبيرة أمام الحركة الإسلامية المصرية، لتظهر بعداً دولياً في نشاطها اذ مارست تلك الجماعة بمختلف فصائلها خطاباً سياسياً عبرت به عن وجهة نظرها من الأزمة، فكان لتلك الحركة تأييداً واسعاً من ذلك التحرك، وخاصة بالنسبة للجماعتين الأساسيتين في مصر، وهما جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الجهاد الإسلامي إذ كانت تهدف الأخيرة إلى التغيير وإقامة نظام الخلافة الإسلامي، وتبين أن موقف الجماعة الأولى متوازناً إلى حد كبير بين إدانة دخول القوات العراقية الكويت ذلك من جانب، ومن جانب آخر كانت ضد التدخل الأجنبي في المنطقة العربية، أي رفض التدخل الأجنبي في الشرق الأوسط من جانب آخر، ايضاً فصلت جماعة الإخوان بين العراق بوصفه كياناً مستقلاً وبين العراق على انه نظام حكم، الا أن الموقف تغير بعد موقف الحكومة المصرية بسبب أزمة الخليج وتأييدها لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وأشارت جماعة الإخوان المسلمين اسباب الازمة في سببين رئيسيين هما^(٧٥):

الأول: سبب داخلي لا يقتصر على الخلاف بين العراق والكويت فقط ، وانما يشمل انحراف المجتمعات العربية وحتى الإسلامية عن الدين الإسلامي، مما أدى إلى انتشار الفساد وغياب الشورى الإسلامية، وزيادة الاستبداد بنظام الحكم وزيادة التعدد الحزبي المعارض لنظام الحكم في مصر، الذي أدى دوراً بارزاً في تأجيج الشعب المصري ضد السلطة الحاكمة المتمثلة برئيس الجمهورية، لذلك طلب الرئيس المصري حسني مبارك التغيير واجراء انتخابات جديدة منذ العام ١٩٩٩، وتبدأ مرحلة جديد في مصر من التغيير بنظام الحكم.

الثاني: سبب خارجي اذ ينطلق ذلك السبب من نظرية المؤامرات الغربية، ويؤكد على أن هناك تأمر غربي و(إسرائيلي) على الدول العربية والإسلامية، واستتكرت الجماعات الإسلامية

المصرية استدعاء المملكة العربية السعودية القوات الأجنبية وخاصة قوات الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٦).

وشهدت الدول العربية التعدد الحزبي ومن ضمنها مصر، التي تفتقر إلى الفاعلية، مما يجعل دوره هامشياً في العملية السياسية، ولكثرة القيود التي فرضها الحزب الحاكم على الأحزاب المعارضة من ناحية، ومن ناحية أخرى هيمنة الحزب الحاكم الذي يتأسسه رئيس الدولة على مقاليد العمل السياسي وضعف إمكانيات التعاون والتنسيق بين أحزاب المعارضة، فضلاً عن افتقار الكثير من الأحزاب السياسية على الساحة العربية إلى القواعد الجماهيرية وأن معظمها أحزاب بلا جماهير، ومنها داخل الجماهير المصرية^(٧٧).

نتيجة لتلك المواقف الداخلية والخارجية رفضت جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية مساندة الدور العسكري المصري في حل الأزمة إلى معارضته بشدة تحت وجود قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك المنطلق بدأت الجماعات الإسلامية والأحزاب السياسية الكبيرة والصغيرة وحتى مؤسسات المجتمع المدني في مصر من نقد الموقف الرسمي المصري خاصة عند قيام حرب الخليج الثانية الذي وصف الموقف المصري بالانحياز إلى الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٨)، وتأزم موقف الرأي العام المصري تجاه الحكومة المصري وبدأ الأخير بالمطالبة بتغيير جذري بالسياسة وتشكيل حكومة جديدة من اختيار الشعب المصري خاصة منذ العام ١٩٩٩.

نلاحظ من خلال ذلك ان القوى السياسية غير الحاكمة في مصر والمتمثلة بـ (الحركات الإسلامية والمنظمات المدنية والأحزاب السياسية) لم تكن موافقة على سياسة الحكومة المصرية، ومن جهة أخرى نلاحظ ان الموقف المصري كان ضد سياسة العراق الخارجية ودخوله الكويت، وكانت غاية مصر من سياسته تلك مصالح محددة في تسوية الأزمة سلمياً طالما أنها تدرك أن الحل العسكري للأزمة لن ينزل الضرر بالقدرات العراقية وحدها.

وشهد العام ١٩٩٦ تغيرات مهمة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية حين صدر قرار رئيس الجمهورية في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ بتشكيل حكومة جديدة برئاسة كمال الجنزوري، التي أخذت على عاتقها منذ البداية تحقيق مهام واجبة التنفيذ واعتبار التواصل التام مع المصالح القومية العامة وإصلاح الاتجاهات نحو التنمية المنشودة، وسعت الحكومة الجديدة إلى ايجاد المصالحة بين الشعب والحكومة، ولم يكن شعاراً خطابياً بل كان واقعياً ومنهajaً بأعباء المسؤولية^(٧٩).

وتأثر أداء مجلس الوزراء بضعف الانسجام بين عدد من أعضائه أو بين بعضهم ورئيس الوزراء الذي نجح في إضفاء روح جديدة على العمل السياسي للحكومة، إلا أن العام ١٩٩٧ ودخول بعض الصحف على خط النزاعات بين بعض الوزراء لمصلحة شخص أو ضد ذلك، مما أدى إلى نزاعات ترتبط إلى جانب التناحر الشخصي، وبتضخم الحكومة وكثرة عدد الوزراء وما يخلفه ذلك من تداخل أو تقاطع في بعض الاختصاصات، وتنافس على توزيع الموارد، وبدلاً من إلغاء وزارات لا لزوم لها أصلاً أو لم يعد وجودها ضرورياً لارتباطها بعصر التخطيط المركزي، لذا اقتصر في التعديل الوزاري على دخول أربعة وزراء جدد من بينهم وزيرتان وخروج ثلاث وزيرات وتعديل اختصاصات ستة وزراء آخرين بالزيادة أو النقصان، وعلى الرغم من ذلك حدث التعديل في دخول أربعة وزراء جدد، هم: (مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومحمود أبو زيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية، وميرفت التلاوي وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية، ونادية مكرم عبيد وزيرة دولة لشؤون البيئة) ولم يمض أكثر من ١٨ شهراً على تشكيل حكومة الجنزوري^(٨٠).

أصدرت الحكومة بعض القوانين لإصلاح الأوضاع السياسية والإدارية في مصر، ف جاء تعديل القانون المرقم (٩٣) لسنة ١٩٩٥ بالقانون (٩٦) لسنة ١٩٩٦، استجابة لمطالب الصحفيين بالمزيد من الحريات في مجال العمل الصحفي، وحظر فرض الرقابة على الصحف أو مصادرتها أو تعطيلها أو إلغائها تراخيصها بالطريقة الإدارية، وكذلك منح الصحفي الحقوق التي تمكنه من أداء عمله في استقلالية، فضلاً عن تقصير مجلس البرلمان خلال العام ١٩٩٧ في أداء وظيفته الرئيسية التشريعية والرقابية، فالنسبة الأولى انحصرت نشاطه تقريباً في تأييد مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة وتميرها دون تعديلات جوهرية، بفعل أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وبما قدم أحد أعضاء الحزب مشروع القانون الخاص بالمحكمة الدستورية العليا المتمثل في الفصل بين السلطات ومحاولة تقليص صلاحية المحكمة وإلغاء دورها فعلياً^(٨١)، مع إصدار عدة قوانين أخرى تخص السياسة والإدارة الدولة المصرية منذ العام ١٩٩٦ وحتى العام ١٩٩٩ هي^(٨٢):

١. تعديل بعض الأحكام التنفيذية لقانون الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، بما يجيز المادة ٢٠٤ من القانون، التي تنظم احتفاظ هيئات التدريس بوظائفهم وأقدميتهم.
٢. تنظيم إجراءات مباشرة دعوى الحسبة في مسائل الأحوال الشخصية وسريان أحكام القانون المدني على الأماكن التي لم يسبق تأجيرها والأماكن التي انتهت أو تنتهي عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء فيها.

٣. تعديل بعض أحكام المرافعات المدنية والتجارية الصادرة بالقانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ لقصر رفع الدعاوى وطلبات الدفع على أصحاب المصلحة الشخصية والمباشرة، مع جواز قبول دعاوى أصحاب المصلحة المحتملة، اذ كان الغرض الاحتياط لدفع ضرر محقق أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه.
٤. تعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية فيما بتنظيم المجالس الشعبية المحلية وتشكيلها وانتخاباتها.
٥. تنظيم الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من المحكمة العليا للقيم المنازعات المنصوص عليها في المادة (٦) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (١٤١) لسنة ١٩٨١ بتصفية الاوضاع الناشئة.
٦. تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون واستمرار العمل بالقانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٧٢^(٨٣).
- تميز العام ١٩٩٧ بحدوث تقارب لا سابق له بين مواقف الحكومة الحزب الوطني وأحزاب المعارضة تجاه قضايا خارجية اقليمية ودولية، في مقدمتها عملية السلام مع (إسرائيل) والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما خلق تقارباً بالمواقف المعارضة من الموقف الرسمي ازاء تلك القضايا، أي: خلق حالة من التوافق الوطني العام على خطوط عامة رئيسية على الرغم من وجود تباين في التفاصيل، إلا إن ذلك لم يسهم من وضع حد للانقسامات الداخلية الحادة^(٨٤).
- من جهة اخرى كشفت ردود الفعل في العام ١٩٩٩ على التغيير الوزاري عن مشكلتين واضحتين، إحداهما: تتعلق بالرأي العام وما يعنيه من اثر الفراغ الناجم عن ركود الحياة السياسية والاقتصادية المصرية بتلك المدة، والأخرى تختص بقطاع من النخبة السياسية والثقافية وما تعانیه من جمود ايدلوجية يجعلها بعيدة عن الواقع وائل فهما له مقارنة بأجزاء من الرأي العام^(٨٥).
- انشغلت مصر في العام ١٩٩٩ بقضية التغيير، فقد انشغل الرأي العام المصري بتلك القضية اكثر من أي شيء آخر خاص خلال النصف الثاني من العام نفسه، وترجع لعدة أسباب أهمها سببان مرتبطان ببعضهما، وهما أن الاستفتاء على مدة رئاسة جديدة للرئيس حسني مبارك، فقد حل موعده في ذلك العام ، وأن الرئيس المصري هو الذي بادر بطرح موضوع التغيير خلال لقاء مع طلاب جامعة الاسكندرية في آخر شهر يوليو من العام ١٩٩٩^(٨٦).
- تبين لنا مما سبق هيمنة الدولة على المجتمع ومنعت أي نشاط أو تفكير سياسي خارجها، على الرغم من ان الحكومة فسحت المجال أمام المعارضة الحزبية السياسية بالدخول الانتخابات والمشاركة في الحياة السياسية المصرية، الا أن ذلك لم يجد اي نتيجة وأن الصراعات توسعت

بين الحكومة المصرية والمعارضة السياسية بعد العام ١٩٩٩ ولم تنته تلك الصراعات الداخلية الا بمطالبهم بتغيير نظام الحكم في مصر .

الخاتمة:

توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. على الرغم من ادراك الرئيس المصري حسني مبارك مخاطر والاضرار التي تصيب الأمة العربية نتيجة حرب الخليج الثانية الا انه استمر في الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق.
٢. ادت مصر دوراً فعالاً في حرب الخليج الثانية من خلال الاتصالات الدولية التي قام بها الرئيس حسني مبارك بين الدول العربية المتنازعة (العراق والكويت والسعودية) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية.
٣. استفادت مصر من أزمة الخليج الثانية اقتصادياً وعسكرياً فضلاً عن المساعدات المالية النقدية من الولايات المتحدة الأمريكية.
٤. اثرت أزمة الخليج الثانية على وحدة العرب وتفكك على عكس ما كانت عليه البلاد العربية في بداية السبعينيات من القرن الماضي.

References

- (١) أطلق الرئيس العراقي صدام حسين على أزمة الخليج تسمية (أم المعارك) وأطلق عليها ايضا قوات التحالف تسمية (عاصفة الصحراء). لمزيد من التفاصيل حول التسمية أزمة الخليج ينظر: سؤدد الألويسي، الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام، دار المعتز للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣، ص ١٧.
- (٢) تركي الحمد، أزمة الخليج: الجذور والآثار، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥)، تشرين الأول ١٩٩١، ص ٧٨.
- (٣) اعطى موقع مصر وطبيعتها الجغرافية أهمية استراتيجية بالنسبة للتوازنات العالمية. محمد حسنين هيكل، مذكرات في السياسة الخارجية المصرية، ج ١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٧.
- (٤) أزمة الخليج : يستعمل المصطلح بوصف الاحداث التي شاعت لتك التسمية (أزمة الخليج) الاحداث التي بدأت بالهجوم العراقي الدبلوماسي على السياسة البترولية للكويت والامارات، والتي تطورت تلك الاحداث والصراعات بالمفاوضات الدولية والاعلامية، بعد دخول العراق الكويت، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الغربية والعربية عسكرياً ضد العراق. لمزيد من التفاصيل حول أزمة الخليج ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠١.
- (٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٢.
- (٦) كان للسيطرة (الإسرائيلية) على الإعلام الأمريكي والتحكم بدعمه مادياً أثر في انحياز أكثر وسائل الإعلام بما فيه الصحف والقنوات التلفزيونية لصالح (إسرائيل)، إذ دعمت الصحف ووسائل الاعلام الأمريكية (إسرائيل) أكثر مما دعمها (الإسرائيليون) أنفسهم. لمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد يونس، المسلمون الأمريكيون أقسم أن أقول الحق، ترجمة: نشأت جعفر، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٩.
- (٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة ١٩٩٢، ص ٢٥٤.
- (٨) نقلاً عن : جيمس بيكر، مذكرات جيمس بيكر.. سياسة الدبلوماسية، ترجمة : مجدي شرشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٤؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٨٣.
- (٩) اكد على ذلك الكلام الرئيس الامريكى بوش (الاب) في ٢١ شباط من العام ١٩٩٠ حينما منع صدور قرار من قبل لجنة الشؤون الخارجية في الكونكرس الأمريكي تبين أن النظام السياسي العراقي منتهك لحقوق الإنسان على اثر ما نشرته وزارة الخارجية الأمريكية تقرير بذلك الخصوص في (١٢) صفحة ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين في الموصل، وفي ١٢ نيسان ١٩٩٠ وصل وفد أمريكي من خمسة أعضاء من مجلس الشيوخ برئاسة (روبرت دول) زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس الشيوخ والتقوا بالرئيس العراقي صدام حسين في مدينة الموصل ودار الحديث بينهما وابلغو الرئيس العراقي بان الرئيس بوش ابلغهم قبل (١٢) ساعة بان أمريكا تأمل في تقوية العلاقات مع العراق ، وإننا سننقذ ضد أي مشروع قرار لغرض

عقوبات على العراق حتى لو أدى إلى استعمال حق النقض من قبلنا، وكان ذلك الحديث على اثر خطاب الرئيس صدام حسين في قمة عمان ١٩٩٠ بأنه سيستعمل الأسلحة الكيماوية ضد (اسرائيل) في حالة تهديدها للعراق بالأسلحة النووية، وذكرت أيضاً السفيرة (كلا سبي) بان سياسة حكومتها ستسير في الاتجاه الذي ذكره روبرت دول . لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود وهيب السيد، أزمة احتلال العراق للكويت ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٠٦ .

(١٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٨٣ .

(١١) نقلاً عن: أحمد صدقي الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، مصر، ١٩٩١، ص ٤١١ .

(12) The President`s News Conference with president Franco is Mitterrand of France in Martinique, French west indies, March 14, 1991, public papers of the presidents of the United States- George Bush, book.1, January 1 to July 30, United States Government, Washington, 1992, P.256-257.

(١٣) نقلاً عن: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٨٣ .

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٨٣-٤٨٤ .

(١٥) جامعة الدول العربية: وكانت البلاد العربية قد ظلت مدة طويلة في سعيها نحو توحيد الوحدة العربية تستهدف إقامة رابطة سياسية بين البلاد والمحافظة على استقلالها السياسي ودعم القومية العربية، وبدأت الدول العربية في عام ١٩٤٣ الخطوات العملية نحو إنشاء منظمة سياسية بينها فقامت مناورات أسفرت عن عقد اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي اجتمعت في الاسكندرية في ٢٥ أيلول (سبتمبر) إلى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) من العام ١٩٤٤، منظمة إقليمية قررت الدول العربية إنشاها بمقتضى ميثاق جامعة الدول العربية الذي وقعت عليه في ٢٢ آذار (مارس) من العام ١٩٤٥، كل من مصر، العراق، وسوريا، وشرق الاردن، والمملكة العربية السعودية، ولبنان، واليمن، ثم انضمت اليه بعد ذلك ليبيا عام ١٩٥٣، والسودان عام ١٩٥٦، وتونس والمغرب عام ١٩٥٨، والكويت والجزائر عام ١٩٥٨، والبحرين وقطر وسلطنة عُمان والامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١، وموريتانيا ١٩٧٣، والصومال ١٩٧٤، وفلسطين ١٩٧٦، وجيبوتي ١٩٧٧، وجزر القمر عام ١٩٩٣، وحالات الجامعة العربية منذ انشائها مع محاولة استئراق المستقبل على ضوء ضرورات التكيف مع التحديات الراهنة، وان التحولات الحالة التي تعيشها الجامعة مقارنة بظروف نشأتها التاريخية اذ كانت اهدافها الرئيسية هي اتمام تحرر واستقلال الدول العربية، ومساندة اهداف الجامعة وتكيفها حتى لا تفقد مبرر وجودها لذلك سعت في حل ازمة الخليج الثانية، وحل مشكلة التخلف الاقتصادي التي تعاني منها الدول العربية. لمزيد من التفاصيل حول الجامعة العربية ودورها في حل ازمة الخليج الثانية. ينظر: محمد نعمان جلال، جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية، السنة الرابعة، العدد (٢٤)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٣، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢-٦ .

(١٦) أوبك: منظمة الدول المصدرة للبتروول، وهي منظمة عالمية تضم اثنتي عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتماداً كبيراً لتحقيق مدخولها ، ويختصر اسمها على منظمة الأوبك ويعمل أعضاء الأوبك على زيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمي. لمزيد من التفاصيل ينظر: توفيق خلف ياسين، المساعي العربية لتوحيد السياسات النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢، بغداد ٢٠٠٠، ص ١٠-١٢؛

<https://www.google.com/search>

(١٧) يعود اول بوادر تأزم الموقف إلى ٩ آب (اغسطس) من العام ١٩٨٨ أي بعد توقف اطلاق النار بين العراق وايران، اذ اتخذت الكويت بزيادة إنتاجها النفطي على الرغم من الحصص المقررة من لدن منظمة أوبك، ثم التركيز بالذات في تحقيق الزيادة على أبار الرميطة الواقعة في منطقة الحدود المتنازع عليها بين العراق والكويت، وعَد الأول ذلك استفزازاً يؤدي إلى الاضرار بالجانب العراقي. لمزيد من التفاصيل عن الأزمة بين العراق والكويت ينظر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ملفات عام ١٩٩٥، بيروت، ١٩٩٦، ص ٤٠٦؛ اسامة مرتضى السعيد، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة رؤية اصلاحية، مركز العلمي العراقي، بغداد، ٢٠١١، ص ٩٧.

(١٨) جريدة الاهرام المصرية، العدد (٣٧٨٥٣)، ٢٨ يوليو ١٩٩٠، ص ١.

(١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، ص ١٢١.

(٢٠) جريدة الاهرام المصرية ، العدد (٣٧٨٥٠)، ٢٥ تموز ١٩٩٠، ص ١.

(٢١) جريدة الاهرام المصرية، العدد (٣٧٨٥٠)، ٢٥ تموز ١٩٩٠، ص ١.

(٢٢) أسامة مرتضى السعدي، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فترة ما بعد الحرب الباردة رؤية اصلاحية، ص ٩٧.

(٢٣) عد ذلك اللقاء اخر لقاء من الجانب العراقي مع الجانب الأمريكي، قبل دخول الأول الكويت، إذ التقى الرئيس العراقي السابق صدام حسين بمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط (جون كيلي) في ١٢ شباط من العام ١٩٩٠ في العاصمة العراقية بغداد فأكد له انكم قوة اعتدال في المنطقة وتتمنى الولايات المتحدة إقامة أوثق العلاقات مع العراق". لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود وهيب السيد، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٢٤) جمال علي زهران، أبعاد الدور المصري تجاه الحرب العراقية- الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٩)، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٢٢.

(٢٥) تقارير الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن الدولي نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠ - ٥ - ٢٠١٨ الموقع:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

(٢٦) قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته انعقاده الغير عادية ، القاهرة ، بتاريخ ٢ اب ١٩٩٠.

(٢٧) ليلى شرف، موقف الاردن من احداث الخليج الموقف الرسمي الموقف الرسمي الشعبي وموقف المثقفين، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٤٨)، ١٩٩١، ص ٩٧-٩٩.

(٢٨) قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته انعقاده الغير عادية ، القاهرة ، بتاريخ ٢ اب ١٩٩٠.

(٢٩) دول مجلس التعاون الخليجي : الكويت ، والامارات العربية ، وقطر ، وعمان ، والبحرين.

(٣٠) سلمان زيدان النداوي، وعصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي المدخل والفلسفة والعمل، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٤١.

(٣١) مكرم الطالباني، الحرب هل كانت الخيار الأوحده لحل أزمة الكويت، منشورات أراس، أبريل، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

(٣٢) نقلاً عن: أحمد صدقي الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وزلزال الخليج، دار المستقبل العربي، مصر، ١٩٩١، ص ٤١١.

(33) The President`s News Conference with president Franco is Mitterrand of France in Martinique, Op.Cit., P.256-257.

(٣٤) تقارير الأمم المتحدة قرارات مجلس الأمن الدولي نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠ - ٥ - ٢٠١٨ الموقع: <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

(٣٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠٢.

(٣٦) حسن توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣٧) قرارات الأمم المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي نقلاً عن شبكة الانترنت، بتاريخ ٢٠ - ٥ - ٢٠١٨، الموقع <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

(٣٨) مصطفى سيد عبد الرحمن، قرارات مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على الكويت، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٦ - ٦٠.

(٣٩) سلمان زيدان النداوي، وعصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي المدخل والفلسفة والعمل، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٤١؛ ثناء فؤاد عبدالله، الاردن وازمة الاختيار الصعب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، اكتوبر ١٩٩٠، ص ٣٤-٣٦.

(٤٠) لمزيد من التفاصيل حول نص وثيقة اعلان دمشق ينظر: الموقع على شبكة المعلومات الانترنت

www.mogatel.com

(٤١) سؤدد فؤاد الألوسي الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام، دار المعترف للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٧.

(٤٢) نهرين جواد العارضي، السياسية الخارجية المصرية تجاه العراق من عبد الناصر إلى السيسي، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، ٢٠١٦، ص ٣٠.

(٤٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠١.

(٤٤) أثار التعاون العسكري الاردني العراقي يثير القلق في (إسرائيل)، فضلاً عن ذلك ما تردد عن تشكيل سرب طائرات اردني عراقي موحداً يضم طائرات (ميراج - اف - ١) التي تتمركز في بغداد وتمارس التدريبات في الاجواء الاردنية، فضلاً عن اطلاق الرئيس العراقي تهديداته في يوم ١ من شهر نيسان (أبريل) العام ١٩٩٠ ضد (إسرائيل)، فوضعت (إسرائيل) قواتها البرية والجوية في حالة التأهب القصوى بشكل مفاجئ على الحدود الاردنية، لاسيما التصريح الذي ادلى به مساعد شامير (الإسرائيلي) بأن "وحدات عسكرية

عراقية قد تحركت في اتجاه الحدود الاردنية". لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٢١.

(٤٥) تراجعت القيادة (الإسرائيلية) عن موقفها في الدخول الفوري للأردن اذا دخلت القوات العراقية الاراضي الاردنية، الا أن ذلك لم يمه الصراع بل استمرت التهديدات بالقصف المتبادل بين (إسرائيل) والعراق، مما جعل الحكومة الاردنية بالتفكير في استعداداتها العسكرية وتسليح المدنيين في يوم ١٥ اب (اغسطس) من العام ١٩٩٠ وتقسيم العاصمة عمان إلى مناطق عسكرية، وتطور الموقف بصورة اخطر في الايام الاخيرة من العام نفسه حينما هدد الرئيس العراقي بمهاجمة (إسرائيل) في حالة شنت قوات التحالف متعددة الجنسيات هجوما على قواته حتى وان لم تشترك (إسرائيل) في ذلك الهجوم، وبالمقابل اعلنت (إسرائيل) التعبئة العامة وفي حالة التأهب القصوى في قواتها على الحدود الاردنية، وحذرت القيادة العسكرية (الإسرائيلية) بشكل اعنف الاردن من أن تسمح لطائرات العراق بالطيران داخل اراضيه واجوائها، اضطر الاردن ايضاً في اعلان حالة تأهب القصوى بين قواتها على الحدود مع (إسرائيل) لمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٤٦) وقعت خلال العام ١٩٨٩ عمليات تسلل تقدر حوالي (٨) حوادث تسلل ووقعت ايضاً خلال العام ١٩٩٠ عمليات تسلل تقدر حوالي (١١) عملية عبر الحدود الاردنية إلى الضفة الغربية، من بعض اعضاء منظمة الجهاد الاسلامي التي تمارس خلاياها العمل السري في الاردن، ووصل إلى حد قيام تلك العمليات بأطلاق صاروخين من طراز كاتيوشا (١٠٧مم) في يوم ٢٩ من شهر اذار (مارس) من العام ١٩٩١ من الاردن نحو الاراضي المحتلة الا أن اخطر العمليات التسلل التي وقعت في يوم ٨ من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه ، التي ادت تلك العمليات إلى مصرع ضابط (إسرائيلي)، ومما أدى تقديم الجنرال إسحاق مور خاي القائد العسكري للضفة الغربية استقالته، وقدمت القيادة الإسرائيلية العسكرية تهديدها باتخاذ اجراءات فعالة بضرية عسكرية تجاه الاردن اذا لم يمنع ذلك التسلل الحدودي بين الاردن وقامت في الشهر نفسه القيادة العسكرية (الإسرائيلية) بنشر قواتها العسكرية على الحدود الاردنية، وتعزيز قواتها ونقاط المراقبة بالمواقع على تلك الحدود وتحسين الاسوار واجهزة الرصد الإلكترونية . لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٢٠.

(٤٧) جريدة الجمهورية العراقية ، العدد (١٣٢٠١) ، ١٨ شباط ١٩٩٠، ص ١.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١.

(٤٩) ترجع تلك التهديدات بين العراق و(إسرائيل) عندما اجتاح الأخير الحدود اللبنانية عام ١٩٨٢. لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٢٣ .

(٥٠) جريدة الجمهورية العراقية ، العدد (٧٤٥٦)، ١٦ شباط ١٩٩٠، ص ١.

(٥١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٨٣.

(٥٢) سلمان زيدان النداوي، وعصام محمد حسون، مجلس التعاون العربي المدخل والفلسفة والعمل، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٩، ص ٤١؛ ثناء فؤاد عبدالله، الاردن وازمة الاختيار الصعب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، اكتوبر ١٩٩٠، ص ٣٦-٣٤.

(٥٣) قرارات الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي. نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠ - ٥ - ٢٠١٨ الموقع: <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

(٥٤) سؤدد فؤاد الألوسي، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٥٦) تابعت الإدارة الامريكية سياسة التلويح باستعمال القوة العسكرية ضد العراق في تموز من عام ٢٠٠٢ أعلن الرئيس الامريكي أن أسلحة الدمار الشامل العراقية تمثل خطراً حقيقياً على المصالح الأمريكية، وأضاف بأن إدارته ستعمل كل الوسائل المتاحة لإسقاط نظام العراقي، فضلاً عن اشارته إلى وجود مخطط عسكري لتحقيق ذلك الهدف لاسيما أن تغير النظام العراقي يمثل سياسة أمريكية ثابتة. لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص ٩٥؛ عادل محمد العليان، المصدر السابق، ص ٣٥٩؛ مركز الدراسات الوحدة العربية، الحرب على العراق، ص ٧٥٤-٧٥٥.

(٥٧) تعد مصر من بلدان العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق وجود دبلوماسي ملموس لدى اجهزة الامم المتحدة، واصبحت مع الدول العربية والأفريقية الأكثر تمثيلاً في ذلك الشأن. لمزيد من التفاصيل حول الموقف المصري ينظر: عبد الرحمن عبد العال، مصر وقضية إصلاح الأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٤٦؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٩٥.

(٥٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٥٠٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٢.

(٦٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩١، ص ٤٩٩.

(٦١) عبدالله كمال، التجسس على عصر مبارك، سفنكس للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥.

(٦٢) في الثاني من آب اجتاحت القوات العراقية الكويت، ما أدى الى فرض الأمم المتحدة حصاراً اقتصادياً وعسكرياً على العراق، في الوقت الذي حشدت فيه الولايات المتحدة جيوشها في الخليج العربي، مستهدفة تدمير القوات العراقية واخراجها من الكويت، ثاني حرب تشهدها منطقة الخليج العربي، نتج عنها تدمير العراق عسكرياً واقتصادياً، فضلاً عن تأزم العلاقات العراقية-العربية. لمزيد من التفاصيل ينظر: مكرم الطالباي، المصدر السابق، ص ١٣-١٩.

(٦٣) قرارات الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي. نقلاً عن شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠ - ٥ - ٢٠١٨ الموقع: <http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions>

- (٦٤) لم يبدي بوش (الأب) أي اهتمام في بداية الامر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فهو من جهة لم يرد أن تهتز مكانة بلاده أمام العرب، ومن جهة أخرى حرص على أن لا يمارس ضغوطه على إسرائيل للتنازل للفلسطينيين عن أي شيء يتصل بقضيتهم، ووضع بوش (الأب) موافقة إسرائيل في مقدمة اية خطوة تقوم بها ادارته تجاه القضية الفلسطينية. لمزيد من التفاصيل ينظر: مجلة الاسبوع العربي، العودة الصعبة إلى قفازات الحرير - واشنطن المنظمة، تل ابيب تدفن الحوار الأمريكي الفلسطيني، العدد (١٦٠٩)، لبنان، ١٣ اب ١٩٩٠، ص٣.
- (٦٥) إبراهيم خضر عبد المحسن، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق من السنة ١٩٩٢-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٥.
- (٦٦) إبراهيم خضر عبد المحسن، المصدر السابق، ص٤٥.
- (٦٧) نقلاً عن: نهرين جواد العارضي، المصدر السابق، ص ٣١.
- (٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١.
- (٦٩) رمزي سليمان، النفط مقابل الغذاء العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٨٩-١٩٠.
- (٧٠) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب الكويت، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٧.
- (٧١) سعد هزاع عمر، الوحدة العربية في سياستي مصر والعراق، دراسة مستقبلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، معهد القائد المؤسس للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٠١، ص١٨٠.
- (٧٢) كمال أحمد عامر، الدور المصري والعربي في حرب الكويت، ج١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص٢٧.
- (٧٣) استمر ذلك الاتفاق إلى احتلال وسقوط العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية العام ٢٠٠٣. لمزيد من التفاصيل ينظر: كمال أحمد إبراهيم، سياسية مصر تجاه العدوان الأمريكي على العراق وإمكانية توسيع الحرب ضد دول عربية أخرى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، بحث مقدم إلى ندوة (الدور الإقليمي لمصر في مواجهة التحديات الراهنة)، ٢٣-٢٥ حزيران (يونو) ٢٠٠٣، ص٨-٩.
- (٧٤) محمد السيد سعيد، المصدر السابق، ص ١١٥.
- (٧٥) نيفين مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٧.
- (٧٦) بيان جماعة الإخوان المسلمين، المرقم (١)، بتاريخ ٢ اب ١٩٩٠.
- (77) Bahat Korany, Rex Bryn and paul Nable, political Liberalization and Democratization in the Arab World, 2 volumes, London, Lynne Rienner Publishres, 1995-1998, P. 223.
- (٧٨) فائقة الرفاعي، رؤية في دستور جمهورية مصر العربية تعديل أم تغير، الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٩.
- (٧٩) كمال الجنزوري، طريقي، ص١٣.



- (٨٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧، ط٢، القاهرة،
١٩٩٨، ص ٢٦٢-٢٦٣.
- (٨١) المصدر نفسه، ص ٢٦٨-٢٨٩.
- (٨٢) كمال الجنزوري، مصر والتنمية، ص ١١-١٥.
- (٨٣) لمزيد من التفاصيل عن التعديلات القانونية التي اجرتها حكومة الجنزوري ينظر: كمال الجنزوري، مصر
والتنمية، ص ٢٠١-٢١١.
- (٨٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧، ط٢، القاهرة،
١٩٩٨، ص ٢٨٤.
- (٨٥) المصدر نفسه، ص ٢٨٤.
- (٨٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩، ط٢، القاهرة،
٢٠٠٠، ص ٢٦٠.